توطئـــة

يعد تنوع الأقليات بمتغيراتها، الدينية، اللغوية، العرقية، الطائفية، في أي مجتمع كان وضعا طبيعيا، يمكن تصور تفاعلاته في مظهرين أساسيين، الأول يتعلق بتجانس الوحدات الجزئية، وذوبانها في إطار الكل الموحد، والثاني بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كما ذهبت إلى ذلك أغلب الدراسات حول هذا الموضوع.

اختلفت المنظورات حول إمكانية اعتبار جماعات الأقلية فواعل مستقلة في العلاقات الدولية، حيث يذهب أنصار المنظور التعددي إلى أنها وحدات جديدة وفواعل أساسية في العديد من النزاعات الدولية المعاصرة، في حين يذهب الواقعيون إلى اعتبارها لا تعدو أن تكون امتدادا لسياسة الدول التي تدعمها، قصد تحقيق أهدافها، فقدرة تأثير الأقليات مستمدة من قوة الدول الداعمة لها. والاتجاه السائد يتمثل في أن حركات الأقلية عبارة عن ظاهرة غير متجانسة، فهناك جماعات تعتمد أساسا على إمكانياتها الذاتية على غرار الحركة الكيبيكية، الباسك، وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي على غرار حركة مسلمي وهندوس كشمير، الحركة الصومالية في أثيوبيا، القبارصة الأتراك في قبرص، الشيعة والمسيحيين في لبنان.

ستركز هذه الدراسة على هذا النوع الأخير من حركات الأقلية التي تستند في تأثيرها على الاستقرار السياسي الداخلي على الدعم الخارجي بنسبة معتبرة، كما يساهم هذا العامل في انتشار هذا التأثير خارج الحدود الوطنية، على غرار الحرب التي دارت بين حزب الله في لبنان وإسرائيل، والتوتر السياسي بين لبنان وسوريا نتيجة التدخل المباشر لهذه الأخيرة في الشؤون الداخلية للبنان.

إن اختياري لموضوع الأقليات وتأثيرها على استقرار النظم السياسية، كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي، ذلك أنه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة، إنما هو موضوع تداعياته تنعكس دوما على الأحداث الجارية في المجتمع الدولي، وللدلالة على ذلك يكفينا أن نطل على أي موقع من خارطة العالم، لنجد اضطرابات وتوترات وحروب أيضا أغلبها بسبب تفاقم مشاكل الأقليات.

أهمية الموضـــوع :

نظرا لارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع وعدم التجانس القومي سواء كان ذلك عرقيا أو دينيا أو لغويا أو طائفيا، فهي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية. انطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو لغتها هي اللغة الأم وهكذا دواليك، فإن طبيعة الأطر والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات والتي غالبا ماتكون عنيفة وعدائية، تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز والركون

إلى الذاتية ومن ثم الصراع والتصادم فيما بينها. ومنطقة الشرق الأوسط وحالة لبنان خصوصا لا تكاد تخرج عن هذا السياق.

رغم وجود الكثير من الدراسات حول الأقليات، والتي أغلبها ركزت على متغير النزاع في نطاق القارة الإفريقية أو الأوروبية، في حين تفتقر المكتبة العربية خاصة للدراسات العلمية حول هذا الموضوع وتحديدا علاقة الأقليات باستقرار النظم السياسية.

يسعى هذا البحث إلى اعتماد التحليل المقارن والخروج من دائرة الوصف، لكشف أبعاد مشكلة الأقليات، وإيجاد تفاسير، ومن ثم إن أمكن اقتراحات عملية لتجاوزها، كما قد يشكل هذا البحث فرضية لبحوث أخرى جديدة أكثر تعمقا وتخصصا.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لكشف الأبعاد الجيواستراتيجية لمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، والتي غالبا ما تختصر في دول الجوار، وتحديدا في حيثيات الصراع العربي الإسرائيلي، مما يفرغ مسألة الأقليات من محتواها الحقيقي المتعدد الأبعاد.

يمكن أن يخدم هذا البحث بما قد يتوصل إليه من نتائج، دوائر صناع القرار وخصوصا في عالمنا العربي، من أجل تحسين أداء وإدارة الأنظمة السياسية للتنوع الحاصل في تركيبتها المجتمعية.

أسباب اختيار الموضوع:

لطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار السياسي في الشرق الأوسط موضوعا هامشيا لدى الباحثين، مقارنة

بموضوعات الأحداث ذات الطابع السياسي، وهذا التهميش هو دافعنا الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا منا لفهمه وكشف مختلف أبعاده.

واختيارنا لمنطقة الشرق الأوسط وتحديدا نموذج لبنان يعود للأسباب التالية:

أ - تنوع وتشابك البنية الطائفية في لبنان، وانفرادها بخاصية الصراع على السلطة والنفوذ.

ب- تورط الدول المجاورة إقليميا كفواعل منشطة لحركات الأقلية في لبنان، مما أدى إلى تعقد وتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

ج- الطبيعة الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كمهد لمختلف الحضارات والأديان، وبما تزخر به من موارد طاقوية هائلة، كما أنها تشكل بؤرة لصراع دائم بين العالم العربي وإسرائيل، وانعكاس هذا الصراع على الاستقرار السياسي لمختلف دول المنطقة. وعليه يمكن القول أن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لا تختلف بأي حال من الأحوال عن أهميته العلمية والعملية التي سبق وأن ذكرناها.

الدراسات السابقة:

- من أبرز الدراسات التي عنيت بموضوع الأقليات دراسة لـ " **تيدروبرت جار**" بعنوان " **أقليات في خطر**"، درس من خلالها 230 أقلية عبر العالم، دراسة إحصائية سياسية اجتماعية، خص

الفصل الثامن من الدراسة للأقليات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تعرض فيه لإطلالة تاريخية حول الأقليات في هذه المنطقة، ووضعها الراهن، وعلاقتها بمختلف النظم السياسية.

- أما "**آني شابري ولورانت شابري**" في مؤلفهما "**سياسة وأقليات" في الشرق الأدنى - الأسباب المؤدية للانفجار**. حيث يتعرض في الفصل الأخير للوجوه المتعددة لقوة الطائفة الدرزية في كل من (لبنان وسوريا وإسرائيل)، والعلاقات مع بقية الطوائف الأخرى وخصوصا النزاع التاريخي مع الموارنة، وانعكاس علاقات السلطة لصالح الموارنة.

- كما يشير " **محسن دلول**" في مؤلفه " **لبنان إلى أين؟**" "**معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية**"، إلى نظام حكم الجماعات الطائفية في لبنان التي تكشفت ثغراته وفجواته مرات عديدة، واهتزت أحيانا كثيرة، ومن الطبيعي يقول "**محسن دلول**" أن هذا النظام يقوم على حالة فقدت صلتها بالعصر، وعلى تركيبة متناقضة الأساليب، وحتى الأهداف، وقد فقدت صلتها أيضا بالواقع والحقيقة.

الإشكالية:

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أخطر بؤر التوتر المزمنة في العالم، ولعل لبنان بمعطياته الجيوسياسية - الإستراتيجية، يشكل حد من حدود هذه المعادلة، التعدد الطائفي، الديني القومي، تصفيات طائفية سياسية، أطماع وتحالفات مستترة ومعلنة، حولت

لبنان إلى مشهد من اللااستقرار، ولعب العامل التاريخي دورا حاسما في هندسة وحركية الطائفية السياسية، كونه تصرف في رسم الحدود السياسية في المنطقة متجاهلا الامتدادات العرقية والدينية لمختلف الجماعات، مما خلق أقليات متصارعة فيما بينها. وهو ما يقودنا إلى طرح الإشكالية على النحو التالي:

ماهي حدود تأثير بنية الأقليات على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط ؟ وإلى أي حد شكلت الطائفية السياسية عامل عدم استقرار في لبنان.؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية يمكن رصدها في الآتي:

ما هي الأبعاد التي تأخذها مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط؟

ما طبيعة العلاقة بين الطائفية السياسية والنظام السياسي في لبنان.؟

ماهي الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان. ؟

الفرضيـــات:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- كلما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة، كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات ومن ثم حالة اللااستقرار.

- تنطلق مشكلة الأقليات من الاعتقاد الراسخ لدى الأفراد بالتفوق والشعور بالسمو، مما يعني التصادم مع أقليات أخرى ذات خصوصيات مختلفة.

- التفاعلات العدائية بين الطوائف السياسية في لبنان تشكل محور الصراع حول السلطة.

- كلما زادت حدة التدخلات الخارجية، كلما تعقدت وتباعدت المسافات بين الطوائف، ومن ثم تكريس حالة عدم استقرار النظام السياسي في لبنان.

المقاربة المنهجية:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة والبرهنة على صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي التحكم في الموضوع أكثر، لا بد من تحديد الأداة المنهجية، والإطار التحليلي الذي يحتويه البحث.

- تم استخدام المنهج النظمي المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاثة، الوطني والإقليمي والدولي، وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاثة. فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف اللبنانية تحدد مستوى العلاقات بين لبنان ودول أخرى إقليمية ودولية من جهة، كما أن الترتيبات والتحالفات الإقليمية تنعكس على شكل وحدة الصراع على السلطة داخل لبنان من جهة أخرى.

- يقتضي البحث استخدام منهج دراسة الحالة، إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في لبنان، بمتابعة مختلف

التطورات المستجدة على نموذج الدراسة، ومختلف العوامل والمتغيرات المساوقة والمثيرة للأحداث.

- كما اقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي بهدف مناقشة الكثير من الأفكار والتي اعتبرت كمسلمات من جهة، والبحث في الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث، مع استخدام ميكانيزم المقارنة لرصد بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها، والمؤثرة على استقرار مختلف الأنظمة السياسية.

تقسيم الدراسة:

الخطة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لدراسة الأقليات وأثرها على الاستقرار السياسي للدول

المبحث الأول : مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات

المطلب الأول : مفهوم الأقلية

المطلب الثاني : العوامل المحددة لمسألة الأقليات

المطلب الثالث : أهداف ووسائل الأقليات

المطلب الرابع : مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثاني : المقاربات النظرية لدراسة الأقليات

المطلب الأول : المقاربة الواقعية ـ الإثنية

المطلب الثاني : المقاربة النظمية

الفصل الثاني: الأبعاد الجيواستراتيجية لمشكلة الأقليات في الشرق الوسط

المبحث الأول: توزيع الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التوزيع الجيوسياسي للأقليات

المطلب الثاني: توزيع الأقليات من منظور الحراك السياسي

المبحث الثاني: وضع الأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الأول: مطالب الأقليات

المطلب الثاني: حدود استجابة النظم السياسية لمطالب الأقليات

المبحث الثالث: البعد الخارجي للأقليات في الشرق الأوسط

المطلب الأول: البعد الإقليمي

المطلب الثاني: البعد الدولي

الفصل الثالث : تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي في لبنان

المبحث الأول : الواقع السياسي للأقليات في لبنان

المطلب الأول : الجذور والتطور التاريخي للأقليات في لبنان

المطلب الثاني : الواقع الراهن للأقليات في لبنان

المبحث الثاني : الطائفية والصراع على السلطة في لبنان

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي اللبناني

المطلب الثاني : تأثير الصراع الطائفي على الاستقرار السياسي

المبحث الثالث : الدوافع الخارجية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان .

المطلب الأول : الدوافع الإقليمية

المطلب الثاني : الدوافع الدولية

خاتمة

نتائج الدراسة:

تخلص هذه الدراسة في موضوع الأقليات والذي يكتسي حساسية كبرى، إذ يرتبط أساسا بمتغيرين رئيسيين، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والسيادة التي تعتبرها الدولة المجال المحفوظ لها، حيث تعد شؤون الأقليات شأنا داخليا محضا، والثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي لضمان حقوق الأقليات. وضمن منطق التحول في مفهوم الأمن من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني بعد نهاية الحرب الباردة، هذا التحول شكل أحد العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوة، والمطالبة مجاهرة بحقوقها المختلفة، والتي منها أحيانا الحكم الذاتي أو

الانفصال، مدعومة بالقوى الخارجية التي تتستر وراء ترسيخ الديمقراطية، وضمان حقوق الإنسان، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتأجيج الأقليات، الأمر الذي يجعل هذه الدول في حالة عدم استقرار سياسي.

وبالنسبة لتأثير الأقليات (القومية، الدينية، الطائفية، اللغوية) على استقرار مختلف النظم السياسية في منطقة الشرق الأوسط وفي لبنان خصوصا، **خلصت الدراسة إلى جملة استنتاجات نوردها في النقاط التالية :**

1- إن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة)، بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى، ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا. وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

2- إن التوزيع المتنوع للأقليات عرقيا ودينيا ولغويا، قد أثرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الكثير من دول الشرق الأوسط مثل العراق - سوريا - لبنان ... ومن جهة أخرى لم يكن على هذا القدر من السلاسة من الناحية السياسية، فالكثير من التطورات المحلية والإقليمية أدت إلى جعل هذا

التوزيع المتنوع، مصدرا للتوترات السياسية وإلى حد النزاعات المسلحة .

3- إن مشكلة الأقليات في الدول العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية، أي أن بروز أي مشكلة لأقلية مسيحية مثلا في بلد عربي ما، إلا لأن هناك مشكلة أكبر لأغلبية الشعب في هذا البلد، فمشكلة الأقليات هي الوجه الآخر لمشكلة عند الأغلبية .

4- إن تكاثر الحركات المطلبية للأقليات بطريقة معبرة، والتي تنتشر في بنية المجتمعات الشرق أوسطية، في مقابل السعي إلى الدمج المتعارض مع التفتيت، سيدفع ذلك إلى التمايز أكثر فأكثر .

5- إن نتيجة الارتباط الطائفي أو السياسي للكثير من الأقليات الطائفية أو العرقية مع مجموعة من الدول في الشرق الأوسط، ينعكس سلبا أو إيجابا على طبيعة العلاقات البينية لهذه الدول، كما تكون هذه العلاقات نتيجة للحراك السياسي الذي تقوم به هذه الجماعات داخل الدولة .

6- تكمن مشكلة لبنان في النظام الطائفي لإدارة المجتمع والدولة، الذي يتيح استخدام الطائفة في التجاذبات السياسية لقوى داخلية وخارجية، ذات مصالح خاصة بها ومتعارضة. الأمر الذي يشكل أحد أهم عوامل عدم الاستقرار السياسي في لبنان .

7- إن النظام الطائفي في لبنان وإن بدا ناجحا زمن السلم الأهلي والعيش المشترك، في بناء دولة ديمقراطية تعددية، تحترم الخصوصيات الطائفية والمذهبية، فإنه واجه فترات صعبة للغاية بات فيها عاجزا عن الاستمرارية دون دعم إقليمي ودولي. كما يعد عنصرا أساسيا في الأزمات التي يشهدها لبنان المتعدد الطوائف، لا سيما أنه نظام معقد يقوم أساسا على المحاصصة.

8- الانتقال من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، بتوفر قوى ديمقراطية فاعلة وحية تسعى بالنضال السلمي، وبطريقة متدرجة لتحقيقه، وحده الكفيل لإنهاء الطائفية السياسية وإقامة نظام سياسي مستقر في لبنان.

مقدمـــة

يعـد تنـوع الأقليـات بمتغيراتهـا - الدينيـة، اللغويـة، العرقيـة، الطائفية - في أي مجتمع كان وضعا طبيعيا، يمكن تصور تفاعلاته في مظهـرين أساسـيين، الأول يتعلـق بتجـانس الوحـدات الجزئيـة، وذوبانها في إطار الكل الموحد. والثاني بطغيان مؤشرات اللاتعايش الناتجة عن غياب التجانس المجتمعي، بما يشكل بيئة مناسبة لنمو التوترات، كما ذهبت إلى ذلك أغلب الدراسات حول هذا الموضوع.

يعتبر التعايش السلمي داخل أي بلد من البلدان بين مختلف الفئات القوميـة، أو الإثنيـة، أو الدينيـة، أو اللغويـة ذخـرا، باعتبـاره مصدرا من مصادر الإثراء الاجتماعي والثقافي، فقد نجحت العديد من الدول في التوفيق بين الاعتبارات السامية، مثل المساواة، وعدم التمييـز والأمـن القـومي، والاسـتقلال السياسـي، فيمـا يتعلـق بهويـة مختلف فئات مواطنيها وحمايتها.

كمـا يعـد التعـايش بـين الجماعـات المختلفـة مصـدرا لنشـوء صراعات إثنية توصف بالعنف تؤدي إلى تدابير مضادة قمعية، بما يشـكل تهديـدا لوحـدة الـدول الـتي تقـع فيهـا، وقـد تتـورط في ذلـك بلـدان مجـاورة، وحينهـا تـبرز مشـكلة الأقليـات بكـل تـداعياتها المختلفة وتأثيراتها الداخلية والخارجية.

اختلفت المنظورات حول إمكانية اعتبار الجماعات الأقلية فواعـل مسـتقلة في العلاقـات الدوليـة حيـث يـذهب أنصـار المنظورالتعددي إلى أنها وحدات جديدة وفواعل أساسية في العديد

مـن النزاعـات الدوليـة المعاصـرة، في حـين يـذهب الواقعيـون إلى اعتبارهـا لا تعـدو أن تكـون امتـدادا لسياسـة الـدول الـتي تـدعمها، قصد تحقيق أهدافها، فقدرة تأثير الأقليات مستمدة من قوة الدول الداعمة لها.

والاتجـاه السـائد يتمثـل في أن حركـات الأقليـة عبـارة عـن ظـاهرة غـير متجانسـة، فهنـاك جماعـات تعتمـد أساسـا علـى إمكانياتهـا الذاتيـة علـى غـرار الحركـة الكيبيكيـة، الباسـك، وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي على غرار حركة مسلمي وهندوس كشمير، الحركة الصومالية في أثيوبيـا، القبارصـة الأتـراك في قـبرص، الشـيعة والمسـيحيين في لبنان.

ستركز هذه الدراسة على هذا النوع الأخير من حركات الأقلية التي تستند في تأثيرها على الاستقرار السياسي الداخلي على الدعم الخارجي بنسبة معتبرة، كما يساهم هذا العامل في انتشار هذا التأثير خارج الحدود الوطنية، على غرار الحرب التي دارت بين حزب الله في لبنان وإسرائيل، والتوتر السياسي بين لبنان وسوريا نتيجة التدخل المباشر لهذه الأخيرة في الشؤون الداخلية للبنان.

بعـد انتهـاء الحـرب البـاردة، تزايـدت بشـكل ملمـوس مشكلات الأقليات وتفاقمت، حيث شهدت مناطق عديدة في العالم عنفا دمويا، بسبب مطالب الأقليات على اختلاف درجاتها، ويكفي الإشارة بهذا الصدد إلى مشكلات طائفة السيخ في الهند التأميل

في سيريلانكا، الأكراد في العراق وتركيا وإيران، مشكلة القوميات في إفريقيا المسيحيين في جنوب السودان الأتراك في قبرص. كما شهدت مناطق أخرى اضطرابات وصراعات عرقية وطائفية سرعان ماتأججت في كل من كشمير، بورما، الصومال، بور ندي اليمن، لبنان. ولم تستثن من مشاكل الأقليات البلدان المتقدمة في العالم، ففي فرنسا مشكلة الأقليات الإثنية (الباسك، كورسيكا)، وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية من وجود مشكلات عديدة ناجمة عن وجود جماعات إثنية مختلفة مثل الهنود الحمر والزنوج وغيرهم.

يتضح لنا مما سبق أن مشكلة الأقليات لا تقتصر على البلدان المتخلفة فقط، وإنما تشمل حتى البلدان المتقدمة، وإن كانت حدتها في العالم الثالث أكثر وضوحا.

بناء على ذلك فإن اختياري لموضوع الأقليات وأثرها على استقرار النظم السياسية، كان بدافع الأهمية البالغة التي يكتسيها الموضوع على الصعيدين المحلي والدولي، ذلك أنه ليس من المواضيع النظرية البحتة المجردة، إنما هو موضوع تداعياته تنعكس دوما على الأحداث الجارية في المجتمع الدولي، وللدلالة على ذلك يكفينا أن نطل على أي موقع من خارطة العالم، لنجد اضطرابات وتوترات وحروب أيضا أغلبها بسبب تفاقم مشاكل الأقليات.

التعريف بالموضوع :

يندرج الموضوع ضمن دراسات العلاقات الدولية، كونه يتعلق بحدث ذي طبيعة سياسية، أو من شأنه إحداث آثار سياسية متعدية للحدود الإقليمية للدولة الواحدة، إذ يختص الموضوع بالأقليات كحركيات سببية غير متجانسة وعلاقتها بالاستقرار السياسي للدول، فنشاط الأقليات في منطقة الشرق الأوسط يعد من أبرز نقاط الاحتكاك في العالم، كون الأطراف النشيطة والمتورطة فيه كثيرة، ومصالحها متنوعة، وتداعياته بصورة عامة فاقت كل التصورات.

إضافة إلى ذلك تناولنا الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في لبنان كحالة أو نموذج باعتباره الأكثر تعبيرا عن ظاهرة تأثير الأقليات على استقرار الدول، وذلك من خلال سياسات الحكم الوطني، وحتى طبيعة الترتيبات والتوازنات الإقليمية والدولية.

أهمية الموضوع :

نظرا لارتباط مسألة الأقليات بخاصية التنوع وعدم التجانس القومي سواء كان ذلك عرقيا أو دينيا أو لغويا أو طائفيا، فهي تعد من أهم عوامل عدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

انطلاقا من اعتقاد كل جماعة أقلية بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى أو لغتها هي اللغة الأم وهكذا دواليك، فإن طبيعة الأطر والعلاقات التفاعلية بين مختلف هذه الجماعات

والتي غالبا ماتكون عنيفة وعدائية، تؤدي أحيانا إلى تزايد الشعور بالتمايز والركون إلى الذاتية ومن ثم الصراع والتصادم فيما بينها. ومنطقة الشرق الأوسط وحالة لبنان خصوصا لا تكاد تخرج عن هذا السياق.

أ. الأهمية النظرية:

رغم وجود الكثير من الدراسات حول الأقليات، والتي أغلبها ركزت على متغير النزاع في نطاق القارة الإفريقية أو الأوروبية، في حين تفتقر المكتبة العربية خاصة للدراسات العلمية حول هذا الموضوع، وتحديدا علاقة الأقليات باستقرار النظم السياسية.

نسعى من خلال هذا البحث للخروج من دائرة الوصف إلى اعتماد التحليل المقارن لكشف أبعاد مشكلة الأقليات، وإيجاد تفاسير، ومن ثم إن أمكن اقتراحات عملية لتجاوزها، كما قد يشكل بحثنا فرضية لبحوث أخرى جديدة أكثر تعمقا وتخصصا.

تعتبر هذه الدراسة محاولة لكشف الأبعاد الجيوستراتيجية لمختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، والتي غالبا ما تختصر في دول الجوار، وتحديدا في حيثيات الصراع العربي الإسرائيلي، مما يفرغ مسألة الأقليات من محتواها الحقيقي المتعدد الأبعاد.

ب ـ الأهمية العملية:

يمكن أن يخدم هذا البحث بما قد يتوصل إليه من نتائج، دوائر صناع القرار وخصوصا في عالمنا العربي، من أجل تحسين أداء وإدارة الأنظمة السياسية للتنوع الحاصل في تركيبتها المجتمعية.

أسباب اختيار الموضوع :

لطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار السياسي في الشرق الأوسط موضوعا هامشيا لدى الباحثين، مقارنة بموضوعات الأحداث ذات الطابع السياسي، وهذا التهميش هو دافعنا الأساسي للاهتمام بهذا الموضوع، سعيا منا لفهمه وكشف مختلف أبعاده.

واختيارنا لنموذج لبنان يعود للأسباب التالية :

أ ـ تنوع وتشابك البنية الطائفية في لبنان، وانفرادها بخاصية الصراع حول السلطة والنفوذ.

ب ـ تورط الدول المجاورة إقليميا كفواعل منشطة لحركات الأقلية في لبنان، مما أدى إلى تعقد وتشابك علاقة الطائفية بالسلطة.

جـ ـ الطبيعة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، كمهد لمختلف الحضارات والأديان وبما تزخر به من موارد طاقوية، هائلة، كما أنها تشكل بؤرة لصراع دائم بين العالم العربي وإسرائيل، وانعكاس هذا الصراع على الاستقرار السياسي لمختلف دول المنطقة وخصوصا لبنان.

وعليه يمكن القول أن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع لا تختلف بأي حال من الأحوال عن أهميته العلمية والعملية التي سبق وأن ذكرناها.

الدراسات السابقة:

ـ من أبرز الدراسات التي عنيت بموضوع الأقليات دراسة لـ **"تيدروبرت جار"** بعنوان **" أقليات في خطر"**، درس من خلالها 230 أقلية عبر العالم، دراسة إحصائية سياسية اجتماعية، خص الفصل الثامن من الدراسة للأقليات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تعرض فيه لإطلالة تاريخية حول الأقليات في هذه المنطقة، ووضعها ، وعلاقتها بمختلف النظم السياسية.

ـ أما **"آني شابري ولورانت شابري"** في مؤلفهما **"سياسة وأقليات" في الشرق الأدنى ـ الأسباب المؤدية للانفجار**. حيث تعرضا في الفصل الأخير للوجوه المتعددة لقوة الطائفة الدرزية في كل من (لبنان وسوريا وإسرائيل)، والعلاقات مع بقية الطوائف الأخرى وخصوصا النزاع التاريخي مع الموارنة، وانعكاس علاقات السلطة لصالح الموارنة.

ـ كما يشير **" محسن دلول"** في مؤلفه **" لبنان إلى أين؟ "معضلة الطائفية والتحديات العربية والدولية"**، إلى نظام حكم الجماعات الطائفية في لبنان التي تكشفت ثغراته وفجواته مرات عديدة، واهتزت أحيانا كثيرة، ومن الطبيعي يقول **"محسن دلول"** أن هذا النظام يقوم على حالة فقدت صلتها بالعصر وعلى تركيبة

متناقضة الأساليب، وحتى الأهداف، وقد فقدت صلتها أيضا بالواقع والحقيقة.

الإشكاليـــة:

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أخطر بؤر التوتر المزمنة في العالم، ولعل لبنان بمعطياته الجيوسياسية والإستراتيجية، يشكل حد من حدود هذه المعادلة، التعدد الطائفي، الديني القومي، تصفيات طائفية سياسية، وأطماع وتحالفات مستترة ومعلنة، حولت لبنان إلى مشهد من اللااستقرار، ولعب العامل التاريخي دورا حاسما في هندسة وحركية الطائفية السياسية، كونه تصرف في رسم الحدود السياسية في المنطقة متجاهلا الامتدادات العرقية والدينية لمختلف الجماعات، مما خلق أقليات متصارعة فيما بينها، وهو ما يقودنا لطرح الإشكالية على النحو التالي:

ماهي حدود تأثير بنية الأقليات على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط ؟ وإلى أي حد شكلت الطائفية السياسية عامل عدم استقرار في لبنان؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية كالآتي :

ماهي الأبعاد التي تأخذها مشكلة الأقليات في منطقة الشرق الأوسط.؟

ما طبيعة العلاقة بين الطائفية السياسية والنظام السياسي في لبنان.؟

ماهي الدوافع الإقليمية والدولية لتنشيط حركات الأقليات في لبنان. ؟

الفرضيـات:

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة نضع الفرضيات التالية:

- كلما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات غير المتجانسة، كلما أدى ذلك لتفجر الصراعات ومن ثم عدم الاستقرار.
- تنطلق مشكلة الأقليات من الاعتقاد الراسخ لدى الأفراد بالتفوق والشعور بالسمو مما يعني التصادم مع أقليات أخرى، ذات خصوصيات مختلفة.
- التفاعلات العدائية بين الطوائف السياسية في لبنان تشكل محور الصراع حول السلطة .
- كلما زادت حدة التدخلات الخارجية، كلما تعقدت وتباعدت المسافات بين الطوائف، ومن ثم تكريس حالة عدم استقرار النظام السياسي في لبنان.
- وللإشارة نذكر أن هذه الفرضيات الأربعة مرتبطة ببعضها البعض، إذ أن كل تركيبة بشرية أو طائفة تؤمن بأن جنسها هو الأرقى، أو دينها هو الأسمى، أو طائفتها هي الأكثر توافقا للواقع، وأن أي محاولة لاحتوائها (خصوصا إذا كانت ممتدة ومتجاوزة لحدود الدولة) بالإكراه يؤدي ذلك إلى التصادم مع أقليات أخرى ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية، مما يزيدها تعقيدا وتشابكا، وبالتالي يصبح الاستقرار والأمن المعادلة الصعبة التحقيق.

المقاربة المنهجية :

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة والبرهنة على صحة الفرضيات من عدمها وبالتالي التحكم في الموضوع أكثر، لا بد من تحديد الأداة المنهجية، والإطار التحليلي الذي يحتويه البحث.

استخدام المنهج النظمي المحدد للتفاعلات ضمن الأطر الثلاثة، الوطني، الإقليمي الدولي وتحليل عوامل الربط والتأثير بين المستويات الثلاثة.

فطبيعة التفاعلات بين مختلف الطوائف اللبنانية تحدد مستوى العلاقات بين لبنان ودول أخرى إقليمية ودولية من جهة، كما أن الترتيبات والتحالفات الإقليمية تنعكس على شكل وحدة الصراع على السلطة داخل لبنان من جهة أخرى.

يقتضي البحث استخدام منهج دراسة الحالة، إذ تعلق الأمر بتحليل طبيعة وتعدد الطوائف في لبنان، بمتابعة مختلف التطورات المستجدة على نموذج الدراسة ومختلف العوامل والمتغيرات المساوقة والمثيرة للأحداث.

كما اقتضت الضرورة توظيف المنهج التاريخي بهدف مناقشة الكثير من الأفكار، والتي اعتبرت كمسلمات من جهة، والبحث في الامتدادات والأصول التاريخية للأحداث، مع استخدام ميكانيزم المقارنة لرصد بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. والتي من خلالها تم تحديد الفاعلة والنشطة منها، والمؤثرة على استقرار مختلف الأنظمة السياسية.

تقسيم الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، ومناقشة مختلف متغيراتها، ارتأينا وضع خطة من ثلاثة فصول.

نعالج في الفصل الأول مسألة الأقليات كحالة قابلة للتأصيل على المستوى المفاهيمي والنظري، من خلال تقديم بعض التعاريف لمصطلح الأقلية، وما قد يرتبط به من مفاهيم ومصطلحات. كما نسلط الضوء على محدداتها و آلياتها من وسائل وأهداف تسعى من خلالها إلى التأثير داخليا وخارجيا، بما يهدد استقرار الدول، والذي يضفي على المسألة بعدا دوليا.

نتطرق في المبحث الثاني إلى محاولة تحليل وتفسير مسألة الأقليات من خلال توظيف المقاربة الواقعية ـ الإثنية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

أما الفصل الثاني فيتمحور بشكل خاص حول تحليل بنية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط ورصد الأبعاد الجيوستراتيجية لهذه المشكلة وأثرها على استقرار الأنظمة في المنطقة، من خلال جملة المطالب المختلفة بحسب وضع الأقلية وحدود استجابة النظام السياسي لهذه المطالب من جهة، ومدى تأثير العوامل الخارجية في هذه المعادلة من جهة أخرى، ومن ثم على الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي على حد سواء.

أما ما تعلق بالنموذج المعني بالدراسة المتمثل في حالة لبنان، فقد أفردنا له الفصل الثالث، حيث سيتم من خلاله تحليل حدود

تأثير الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي في هذا البلد، بدءا برصد الجذور التاريخية وواقع الأقليات فيه، ومختلف مطالبها. وفي المبحث الثاني تم توضيح العلاقة الارتباطية بين ثلاثية - الطائفية السياسية - الصراع على السلطة - استقرار النظام السياسي - دون إغفال للدوافع الخارجية لتنشيط حركات الأقليات، لنختم الموضوع برؤية من شأنها المساهمة بشكل أوبآخر في رصد المسار السياسي المستقبلي للبنان، بناءا على معطياته وتطوراته الراهنة.